

يوليو-2025

صندوق النقد الدولي يصدر مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي تم تعديله بالزيادة وسط المخاوف الأمنية والتجارية القائمة

في أحدث تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي، توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي بنسبة 3.0 في المائة لعام 2025 و3.1 في المائة لعام 2026، بزيادة قدرها 20 نقطة أساس عن توقعات العام 2025 و10 نقاط أساس لعام 2026. يعكس هذا الرفع زيادة في التدفقات التجارية تفوق التوقعات، تحسباً لارتفاع الرسوم الجمركية، إلى جانب بيئة مالية داعمة مع ضعف الدولار الأمريكي. مع ذلك، لا يزال نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي العالمي أقل من متوسط ما قبل الجائحة البالغ 3.7 في المائة، مما يبرز التحديات الهيكلية المستمرة في مختلف الاقتصادات.

بالإضافة إلى ذلك، توقع صندوق النقد الدولي أن ينخفض معدل التضخم العالمي إلى 4.2 في المائة في العام 2025، ثم يواصل الانخفاض إلى 3.6 في المائة في العام 2026. ومع ذلك، أكد الصندوق أن ديناميكيات التضخم لا تزال غير متساوية عبر المناطق، مشيراً إلى أن التضخم في الولايات المتحدة من المتوقع أن يظل أعلى من مستوياته المستهدفة مقارنة بالاقتصادات المتقدمة الأخرى.

المناطق / البلد		توقعات يوليو-2025			مراجعات من أبريل 2025
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي		2024	توقعات 2025	توقعات 2026	توقعات 2025
الناتج العالمي		3.3%	3.0%	3.1%	0.2%
الاقتصادات المتقدمة		1.8%	1.5%	1.6%	0.1%
الولايات المتحدة الأمريكية		2.8%	1.9%	2.0%	0.1%
منطقة اليورو		0.9%	1.0%	1.2%	0.2%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية		4.3%	4.1%	4.0%	0.4%
الصين		5.0%	4.8%	4.2%	0.8%
الهند		6.5%	6.4%	6.4%	0.2%
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		1.9%	3.2%	3.4%	0.6%
المملكة العربية السعودية		2.0%	3.6%	3.9%	0.6%
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى		4.0%	4.0%	4.3%	0.2%
حجم التجارة		2024	توقعات 2025	توقعات 2026	توقعات 2025
حجم التجارة العالمية		3.5%	2.6%	1.9%	0.9%
الاقتصادات المتقدمة		2.0%	1.8%	1.2%	0.2%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية		5.8%	3.8%	3.2%	2.0%
أسعار المستهلك		2024	توقعات 2025	توقعات 2026	توقعات 2025
الاقتصادات المتقدمة		2.6%	2.5%	2.1%	0.0%
الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية		7.7%	5.4%	4.5%	-0.1%

المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير يوليو 2025

على الرغم من توقع نمو عالمي أعلى نسبياً لعامي 2025 و2026، أكد صندوق النقد الدولي أن المخاطر التي تهدد التوقعات العالمية لا تزال تميل نحو الانخفاض. وتشمل المخاطر الرئيسية زيادات محتملة في الرسوم الجمركية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية، وتزايد نقاط الضعف المالية. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، فإن الرسوم الجمركية وفشل مفاوضات التجارة قد يؤديان إلى انخفاض النمو بمقدار 20 نقطة أساس في العام 2025. كما أن الاضطرابات الجيوسياسية، مثل الصراعات المستمرة في الشرق الأوسط، قد تزيد من الضغط على سلاسل التوريد العالمية وتضع ضغوطاً تصاعدية على أسعار السلع الأساسية. علاوة على ذلك، قد يؤدي العجز

المالي في الاقتصادات الكبرى مثل الولايات المتحدة والبرازيل وفرنسا إلى تشديد الأوضاع المالية، مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة طويلة الأجل وزيادة تقلبات السوق. وعلى الجانب الإيجابي، يمكن أن يقلل التقدم في مفاوضات التجارة من حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي من خلال تشجيع الاستثمار ودعم آفاق النمو على المدى المتوسط.

هذا وقد تم تعديل توقعات صندوق النقد الدولي للنمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالزيادة بمقدار 60 نقطة أساس لعام 2025 لتصل إلى 3.2 في المائة، مدفوعةً إلى حد كبير بتوقعات نمو أقوى للدول المصدرة للنفط. ومع ذلك، ظلت توقعات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمنطقة في العام 2026 دون تغيير عن توقعات أبريل 2025 لآفاق الاقتصاد العالمي عند 3.4 في المائة. كما تم تعديل توقعات النمو للمملكة العربية السعودية بالزيادة بمقدار 60 نقطة أساس لعام 2025 لتصل إلى 3.6 في المائة، بينما تم تعديل توقعات العام 2026 أيضاً بالزيادة بمقدار 20 نقطة أساس لتصل إلى 3.9 في المائة. ويعكس هذا التعديل بشكل رئيسي تخفيف تخفيضات الإنتاج من أوليك+ بهدف عكس التخفيضات البالغة 2.2 مليون برميل يومياً بالكامل بحلول نهاية سبتمبر 2025. ومن المتوقع أن يدعم هذا نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول المنتجة للنفط في منطقة الخليج، وخاصة السعودية والكويت والإمارات. علاوة على ذلك، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تخرج منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى على نطاق أوسع من عدة سنوات من النمو الضعيف، مع تسارع معدل النمو من 2.4 في المائة في العام 2024 إلى 3.4 في المائة في العام 2025 و3.5 في المائة في العام 2026. وبالمقارنة مع تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل-2025، تمثل هذه التوقعات تعديلاً بالزيادة.

التوقعات تشير إلى تسجيل الاقتصادات المتقدمة نمواً معتدلاً

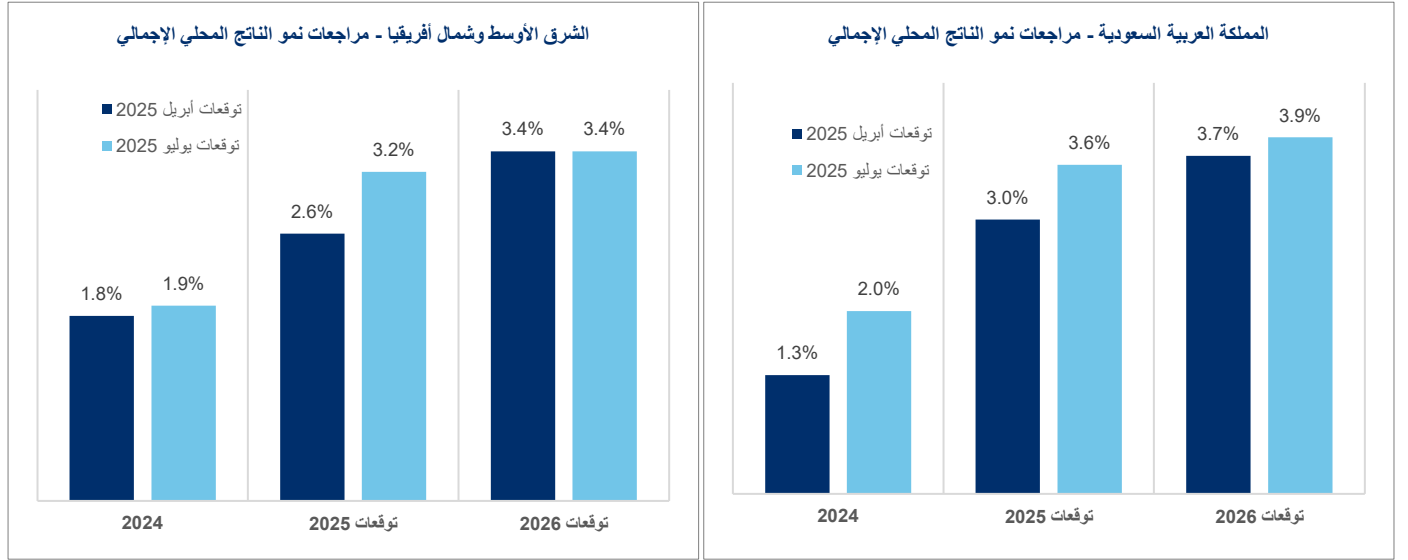
تم تعديل نمو الاقتصادات المتقدمة بالزيادة بمقدار 10 نقاط أساس لكل من عامي 2025 و2026، ليصل إلى 1.5 في المائة و1.6 في المائة، على التوالي. وتعكس توقعات العام 2025 تعديلات طفيفة، وإن كانت مشجعة، في كندا والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، بينما ظلت توقعات إسبانيا دون تغيير عن تحديث أبريل-2025 لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبالمثل، تم تعديل نمو الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية بالرفع بمقدار 40 نقطة أساس لعام 2025 و10 نقاط أساس لعام 2026، حيث يُتوقع الآن أن يبلغ النمو 4.1 في المائة و4.0 في المائة، على التوالي.

وفقاً لصندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع النمو في الولايات المتحدة من 1.9 في المائة في العام 2025، برفع قدره 10 نقاط أساس. أما للعام 2026، من المتوقع أن يصل النمو إلى 2.0 في المائة، بما يعكس رفعاً قدره 30 نقطة أساس. ويُعزى هذا التعديل بشكل رئيسي إلى انخفاض مستويات التعريفات الجمركية عن المتوقع مقارنةً بتلك المُعلنة في أبريل-2025، إلى جانب تيسير الأوضاع المالية والحوافز المالية الناتجة عن التشريعات المُستَعدة. ومع ذلك، لاحظ صندوق النقد الدولي أيضاً تباطؤاً في الطلب الخاص الأمريكي، ويُعزى هذا بشكل رئيسي إلى تباطؤ الهجرة.

بالنسبة لمنطقة اليورو، عدّل صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو لعام 2025 برفعها بمقدار 20 نقطة أساس إلى 1.0 في المائة، مع إبقاء توقعات العام 2026 دون تغيير عن توقعات أبريل-2025 في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي عند 1.2 في المائة. ويُعزى هذا التعديل المساعد لعام 2025 بشكل رئيسي إلى قوة الناتج المحلي الإجمالي في أيرلندا خلال الربع الأول من العام 2025، على الرغم من أن مساهمة البلاد تقل عن 5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة. ويعكس ارتفاع النمو في أيرلندا زيادة كبيرة في صادرات الأدوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نتيجةً للتوسع في الإنتاج وتشغيل مرافق إنتاج جديدة. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أنه لولا مساهمة أيرلندا، لاقصر التعديل على 10 نقاط أساس بدلاً من 20 نقطة أساس. ويعكس ثبات التوقعات لعام 2026 التبدد المتوقع لآثار التجارة التوسعية.

في آسيا، تم تعديل نمو اليابان بالزيادة بمقدار 10 نقاط أساس لعام 2025 ليصل إلى 0.7 في المائة. أما بالنسبة لعام 2026، تم تخفيض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لليابان بمقدار 10 نقاط أساس ليصل إلى 0.5 في المائة مقارنةً بتوقعات أبريل-2025 في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. هذا وتحسنت توقعات النمو في الصين بشكل ملحوظ، حيث تم تعديل توقعات العام 2025 بالزيادة

بمقدار 80 نقطة أساس لتصل إلى 4.8 في المائة، وتعديل تصاعدي أكثر تواضعًا بمقدار 20 نقطة أساس لتصل إلى 4.2 في المائة لعام 2026. ويعكس هذا نشاطًا أقوى من المتوقع في الربع الأول من العام 2025 وخفضًا كبيرًا في التعريفات الجمركية بين الولايات المتحدة والصين. يشير أداء الناتج المحلي الإجمالي للصين في الربع الأول من العام 2025 وحده إلى ترقية بمقدار 60 نقطة أساس لهذا العام. هذا ومن المتوقع أن يعوض النمو في إعادة تخزين المخزون جزئيًا انعكاس الطلب المحمل في البداية في الربع الثاني من العام 2025، حيث يساعد تراكم المخزون في التخفيف من الاسترداد المتوقع في النصف الثاني من العام.



المصدر: صندوق النقد الدولي - تقرير يوليو 2025

من المتوقع أن يرتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من 2.4 في المائة في العام 2024 إلى 3.4 في المائة في العام 2025 و3.5 في المائة في العام 2026. ويعكس هذا رفعًا قدره 40 نقطة أساس لعام 2025، في حين تبقى توقعات العام 2026 دون تغيير عن توقعات أبريل-2025 لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وبالمثل، من المتوقع أن يبلغ النمو في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 4.0 في المائة في العام 2025، وأن يرتفع إلى 4.3 في المائة في العام 2026.

توقعات بأن ينخفض التضخم

إلى ذلك، من المتوقع أن ينخفض التضخم العالمي إلى 4.2 في المائة في العام 2025، ثم إلى 3.6 في المائة في العام 2026، مدعومًا بتراجع الطلب وانخفاض أسعار الطاقة. ومع ذلك، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن هذا الاتجاه الهبوطي العام في التضخم يخفي اختلافات كبيرة بين البلدان. ففي الولايات المتحدة، من المتوقع أن تُشكل الرسوم الجمركية صدمة في العرض، تنتقل تدريجيًا إلى أسعار المستهلك، وتفرض ضغطًا تصاعديًا على التضخم خلال النصف الثاني من العام 2025. في المقابل، من المتوقع أن تُشكل الرسوم الجمركية في الدول غير الأمريكية صدمة سلبية في الطلب، مما يُخفف الضغوط التضخمية.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يظل التضخم في الولايات المتحدة أعلى من المستوى المستهدف عند 2 في المائة في العام 2026، بينما يُتوقع أن تكون الضغوط التضخمية في منطقة اليورو أكثر هدوءًا. وفي الصين، من المتوقع أن يظل التضخم الكلي دون تغيير عن تحديث تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أبريل-2025، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار الطاقة المحلية عن المتوقع. ومع ذلك، رفع صندوق النقد الدولي توقعات التضخم الأساسي في الصين إلى 0.5 في المائة في العام 2025 و0.8 في المائة في العام 2026، ويعزى ذلك أساسًا إلى تخفيضات الرسوم الجمركية.

حجم التجارة العالمية

أفاد صندوق النقد الدولي أن نشاط التجارة العالمية شهد نموًا قويًا في الربع الأول من العام 2025، ولكن من المتوقع أن ينكمش في الربع الثاني من نفس العام مع بدء انحسار التباطؤ الذي شهده النشاط التجاري في بداية العام. وقد عُدلت توقعات حجم التجارة العالمية بالزيادة بمقدار 90 نقطة أساس لعام 2025، ولكن بتخفيض قدره 60 نقطة أساس لعام 2026. ومن المتوقع أن يتلاشى الانتعاش قصير الأجل الذي شهدناه في وقت سابق من العام 2025، والمدفوع بارتفاع حالة عدم اليقين بشأن السياسات التجارية وتوقعات تشديد القيود التجارية، في النصف الثاني من العام، مع توقع تباطؤ مماثل في العام 2026.

علاوةً على ذلك، يُفاقم ضعف الدولار الأمريكي صدمة الرسوم الجمركية بدلاً من تخفيفها، مما يُؤثر إيجابًا على ميزان الحساب الجاري الأمريكي. ومع ذلك، فإنّ هذه الفائدة تُعوّضها السياسة المالية التوسعية المستمرة. على المدى المتوسط، من المتوقع أن يُسهم التحفيز المالي في الاقتصادات ذات فوائض الحساب الجاري في الحدّ من الاختلالات العالمية.

كما حدّر صندوق النقد الدولي من أن تصاعد التوترات الجيوسياسية، لا سيما في الشرق الأوسط أو أوكرانيا، قد يحدث صدمات سلبية جديدة في العرض، مما قد يُفاقم اضطراب التجارة العالمية والنشاط الاقتصادي. وقد يؤثر الضرر المحتمل للبنية التحتية الرئيسية على طرق الشحن وسلاسل التوريد، مما يدفع أسعار السلع الأساسية إلى الارتفاع. ومن المرجح أن تُضعف هذه الصدمات النمو وتُفاقم الضغوط التضخمية، مما يُجبر البنوك المركزية على خوض مفاضلات أكثر صعوبة في وقتٍ يشهد بالفعل حالة من عدم اليقين التجاري.

على صعيد أكثر تفاؤلاً، أكد صندوق النقد الدولي أن موجة جديدة من اتفاقيات التجارة يمكن أن تُسهم في توليد زخم إصلاحي أوسع، مما قد يُعزز النمو على المدى المتوسط. كما يمكن لاتفاقيات التجارة أن تُحفز التقدم في سياسات سوق العمل الرامية إلى تحسين المهارات، وتقليل عوائق التنقل، وتبسيط اللوائح التنظيمية للأعمال، وتعزيز المنافسة والابتكار.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقبل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي عرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية والضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانة تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كلّ ضمانة تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست